

تقديرًا لجهود سمو الأمير وإسهاماته في العمل الإنساني

## الأمير نايف أول شخصية عالمية تحصل على جائزة التميز «الأنوروا»

فحسب بل في معظم المناطق المتضررة في العالم. وأفاد الحارثي بأن الأعمال الإنسانية التي تضطلع بها المملكة على المستوى الرسمي، وما تؤديه اللجان والحملات الإغاثية السعودية التي يشرف عليها النائب الثاني على المستوى الشعبي قد بوأ المملكة المراكز الأولى في العمل الإغاثي الإنساني، بفضل الله، ثم باهتمام قادة هذه البلاد ودعمهم، الذين سخروا الكثير من وقتهم وجهدهم للعمل الإنساني، ودعم هذه اللجان والحملات لتساعد على تخفيف الضرر عن المتضررين ومواساتهم، والوفاء باحتياجاتهم في مختلف الجوانب.

وبين د.س.ساعد الحارثي أن النائب الثاني سبق أن منح قبل أشهر عدة، جائزة التميز للأعمال الإنسانية لعام ٢٠٠٩ من الكونجرس الطبي الدولي في أوروبا، تقديرًا للدور الإنساني الذي يضطلع به من خلال اللجان والحملات الإغاثية والإنسانية في الدول المتضررة بشكل عام، وما تقدمه تلك اللجان من أعمال إنسانية للشعب الفلسطيني بشكل خاص.

وقال: إن الحملات واللجان التي يشرف عليها الأمير نايف تعاونت مع العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات الإنسانية للوصول للمتضررين في مناطقهم، والمساهمة في تخفيف معاناتهم، موضحة أن تلك اللجان والحملات قدمت للمتضررين في فلسطين، ولبنان، والعراق، وباكستان، وأفغانستان، ودول شرق آسيا المتضررة من الزلزال والمد البحري، برامج ومشروعات إنسانية خلال فترة وجيزة، حيث تجاوزت هذه البرامج والمشروعات أكثر من ١٤٨ برنامجًا إنسانيًا ومشروعًا إغاثيًا، فاقت تكلفتها مليارًا وتسع مئة مليون ريال وفق منظومة إغاثية متكاملة، ساهمت في تخفيف جزء كبير من معاناة تلك الشعوب، وعبرت تلك البرامج والمشروعات عن معاني التأخي والمنهج الإنساني الرفيع الذي تسير عليه المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، مع كل من تمر عليه المحن والظروف في شتى بقاع الأرض.



منحت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأنوروا» صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المشرف العام على حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة، جائزة المانح المتميز للأنوروا، كأول شخصية عالمية تحصل على هذه الجائزة، وذلك تقديرًا من الأنوروا لجهوده وإسهاماته الكبيرة في العمل الإنساني، من خلال ما تقدمه اللجان والحملات الإغاثية السعودية بإشرافه بشكل عام، وما تقدمه حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة، واللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني بشكل خاص من برامج إغاثية ومشروعات إنسانية، وتعاون مشترك مع المنظمات الدولية في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، وتغطية العديد من برامج الأنوروا ونشاطاتها لتؤدي دورها الإنساني على أكمل وجه تجاه تلبية حاجة ٧٠ في المئة من المتضررين من أبناء الشعب الفلسطيني في الخدمات الإغاثية، والتعليمية، والإيوائية، والصحية، والاجتماعية.

وقدم الجائزة للأمير نايف المفوض العام لوكالة الأمم

المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأنوروا»

كارين أبو زيد مؤخرًا في مكتبه في الرياض.

صرح بذلك مستشار النائب الثاني لرئيس

مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس حملة خادم

الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني

في غزة د.س.ساعد العرابي الحارثي، موضحة

أن هذه الجائزة جاءت تقديرًا لجهود

المملكة العربية السعودية الإنسانية

برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك

عبدالله بن عبدالعزيز، وصاحب

السمو الملكي الأمير

سلطان بن عبدالعزيز

سعود ولي العهد نائب

رئيس مجلس الوزراء

الدفاع والطيران

ودعمهما، وتوجيهًا

النائب الثاني السخية

وجهده للإشراف

والمتابعة للأعمال

الإنسانية النبيلة،

التي خففت من

معاناة المتضررين

ليس في فلسطين



## مجلس الوزراء يقرر تشكيل لجنة دائمة في المؤسسة العامة للتقاعد لدراسة التكاليف الإضافية عن التخصيص

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء مؤخرًا في قصر اليمامة بمدينة الرياض. ووافق مجلس الوزراء في قراراته التي أصدرها على تعديل البند «سادسًا» من القواعد والترتيبات الخاصة بمعاملة الموظفين والعمال من العاملين السعوديين في القطاعات المستهدفة بالتخصيص عند تحويل هذه القطاعات إلى القطاع الخاص الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٢١٠ وتاريخ ١٤٢٩/٧/١٨هـ، وقد تضمن نص البند «سادسًا» بعد التعديل عددًا من الإجراءات أهمها:

- تشكيل لجنة دائمة في المؤسسة العامة للتقاعد بمشاركة وزارة المالية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والوزارة أو الجهة المشرفة على القطاع المستهدف بالتخصيص.
- تتولى هذه اللجنة مهمة إجراء دراسات متكاملة عن التكاليف المالية التي قد تنشأ نتيجة تطبيق هذه القواعد على موظفي القطاع المستهدف بالتخصيص التي قد يتحملها أي من نظامي التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية، واقتراح الحلول الممكنة لتمويل هذه التكاليف على أن تتحمل الجهة المشرفة أو التابع لها القطاع المستهدف بالتخصيص التكاليف اللازمة لإجراء الدراسات الاكتوارية.
- تتولى المؤسسة العامة للتقاعد الدعوة إلى اجتماعات اللجنة في كل حالة تخصيص، وذلك خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ صدور قرار المجلس الاقتصادي الأعلى باعتماد البرنامج التنفيذي لتخصيص القطاع المستهدف على أن تتولى الجهة المختصة تزويد المؤسسة العامة للتقاعد بنسخة من ذلك القرار.
- على اللجنة الانتهاء من أعمالها خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ بدء أول اجتماعاتها حيال القطاع المستهدف بالتخصيص، وعلى المؤسسة العامة للتقاعد رفع نتائج ما تتوصل إليه اللجنة إلى مجلس الوزراء.